



المنتدى العربي لاسترداد الأموال

دليل لدور

منظمات المجتمع المدني في استرداد الأموال

توطئة

في 2011، استجابت مجموعة الدول الثماني لطلب التغيير من مواطنين في معظم أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مجتمعات أكثر اشتمالاً، مع المزيد من المساءلة، والرفاهية لهذه المجتمعات، وذلك من خلال الالتزام بمساندة التحول السياسي والاقتصادي من خلال شراكة دوفيل. وأثناء رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لمجموعة الدول الثماني في 2012، تم إنشاء المنتدى العربي لاسترداد الأموال لمساندة تتبع واسترداد الأموال والأصول المنهوبة من تلك البلدان من رموز الأنظمة السابقة.

ويعتبر استرداد الأموال من الأولويات الرئيسية بالنسبة لمجموعة الدول الثماني برئاسة المملكة المتحدة. ويرتبط هذا ارتباطاً قوياً بهدف رئيس وزراء المملكة المتحدة المتمثل في مواجهة التدفقات المالية غير المشروعة من خلال عمل جماعي. وسيؤدي التزام مجموعة الدول الثماني في 2013 بشأن تناول قواعد ملكية الاستثمارات التي تسمح للمستفيدين بإخفاء هويتهم (المالك المستفيد) إلى صعوبة إخفاء الأصول في أنظمتنا المالية، وسهولة قيامنا بتتبع الأصول المخفية فيها. ونحن نعرف أن استرداد الأموال المنهوبة يمثل مشكلة عالمية، ومن ثم فهي تقتضي منا حلاً ذا طبيعة عالمية. ونحن ملتزمون بالقيام بكل ما نستطيع القيام به كي لا يدفع أي بلد ثمن فساد رموزه السابقين.

وقد شهدت هذه المنطقة تغييرات سياسية هائلة، بيد أنها لا تزال تواجه العديد من التحديات. وهذا ما يجعل لإسهام المجتمع المدني أهمية متزايدة. وللمجتمع المدني دور في إتاحة الفرصة للمواطنين كي يكون لهم صوت مسموع؛ وفي المطالبة بالمزيد من الشفافية وتعليم وتنقيف الجمهور. ونحن نشجع المجتمع المدني للعمل مع مؤسسات الحكومة والدولة لزيادة المساءلة وبناء ثقة الجماهير. وما يمكن أن ينجزه الاثنان معاً سيحقق نتائج أعظم مما يمكن تحقيقه على نحو منفرد.

ويبين هذا الدليل الذي تم إعداده بواسطة مشاركين في الجلسة الخاصة الثالثة للمنتدى العربي لاسترداد الأموال المنعقدة في المملكة المتحدة في سبتمبر/أيلول 2013 والمركز الدولي لاسترداد الأموال طرقاً مختلفة تستطيع من خلالها منظمات المجتمع المدني المشاركة في محاربة الفساد والمساعدة في إعادة الأموال إلى أصحابها الشرعيين. ويتراوح دور المجتمع المدني من المناصرة والبحث وزيادة الوعي مروراً بجمع الأدلة والشواهد وحتى التقاضي إلى استرداد الأصول والأموال المنهوبة.

ومن خلال جهودنا المشتركة في المنتدى العربي لاسترداد الأموال، فإننا نعمل حالياً على تعزيز تصدينا للفساد. وهناك دور للحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي في إحداث التغيير المنشود. وكما يبين هذا الدليل، فإننا سنواصل استخدام جميع الأدوات المتاحة لدينا لاسترداد الأموال المنهوبة وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين.

دومينيك مارتين، مدير شؤون المهام الخارجية ونائب مستشار رئيس الوزراء لشؤون مجموعة الدول الثماني

شكر وتقدير

ترغب رئاسة مجموعة الدول الثماني في الإعراب عن شكرها للمركز الدولي لاسترداد الأموال التابع لمعهد بازل للحكومة¹ على ما قدمه من خبرات عملية في تجميع هذا الدليل، وكذلك السفير محي الدين توك من الأردن لما قدمه

¹ <http://www.baselgovernance.org/icar/>

من مشورة ورأي في صياغة هذا الدليل وبشأن السياق الإقليمي. وتعرب المملكة المتحدة عن امتنانها لمبادرة استرداد الأموال المنهوبة (StAR) وهي عبارة عن شراكة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)² والمنظمات غير الحكومية التالية لما قدمته من إسهامات في هذا الصدد: الجمعية التونسية للشفافية المالية؛ والهيئة الوطنية اليمنية لاسترداد الأموال المنهوبة؛ والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية³ ومؤسسة غلوبال وينتس (الشاهد العالمي)⁴ ومبادرة العدالة التابعة لمعهد المجتمع المفتوح⁵ ومؤسسة شربا المعنية بمكافحة الفساد.⁶

1. مقدمة

1.1 المنتدى العربي لاسترداد الأموال ودليل دور منظمات المجتمع المدني في استرداد الأموال

المنتدى العربي لاسترداد الأموال مبادرة تعمل على جمع البلدان العربية السائرة على طريق التحول، ومجموعة الدول الثماني والمراكز المالية والبلدان الأخرى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف التمكين من الحوار وزيادة الوعي بالتدابير الفعالة لاسترداد الأموال⁷. وهو يتيح منتدى للتدريب الإقليمي ومناقشة أفضل الممارسات بشأن القضايا ذات الصلة، كما يحدد الاحتياجات الخاصة ببناء القدرات في بلدان محددة.

وبعد نجاح الاجتماع الأول للمنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة في سبتمبر/أيلول 2012 الذي شاركت في تنظيمه دولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية أثناء رئاستها لمجموعة الدول الثماني بمساندة فنية من مبادرة استرداد الأموال المنهوبة، تقرر دعم المنتدى العربي للسنة الثانية بثلاث دورات خاصة تركز على القضايا الفنية الكبرى التي أثّرت أثناء إجراءات العام الماضي. وعلى وجه التحديد، انعقدت الدورة الثالثة لمناقشة دور منظمات المجتمع المدني في المساعدة الفعالة في استرداد الأموال المنهوبة. وتمثل أحد أهداف هذه الدورة الخاصة التي ضمت مشاركين من منظمات مجتمع مدني وحكومات ومنظمات دولية في إتاحة مجموعة من أدوات العمل للمشاركين من منظمات المجتمع المدني وشركائهم للإسهام في استرداد الأموال المنهوبة ودعم هذه الجهود كل في اختصاصه وداخل وخارج نطاق ولايته، وعرض ذلك في صورة دليل موجه للعمل.

وتبعاً لذلك، وانطلاقاً من أهداف هذه الدورة الخاصة، فإن الهدف من هذا الدليل عن دور منظمات المجتمعات المدني في استرداد الأموال المنهوبة هو تقديم موجز عملي تدريجي للطرق التي من خلالها تستطيع منظمات المجتمع المدني المساعدة في استرداد الأموال المنهوبة من خلال عمليات مشتركة ومستقلة. والهدف من هذا الدليل هو تشجيع منظمات المجتمع المدني على اكتشاف الفرص للمشاركة الفعالة في عملية استرداد الأموال المنهوبة، ويكون ذلك ضمن ما يكون في إطار شراكة مع الأطراف الفاعلة الأخرى بغية العمل لتحقيق الهدف المتمثل في الحيلولة دون تمتع المجرمين بحصيلة جرائمهم، وإعادة الأموال المنهوبة إلى أصحابها الشرعيين. وهذا الدليل ليس شاملاً، ولكنه يتيح نظرة عامة مبدئية على المساعدة التي يمكن أن تقدمها منظمات المجتمع المدني في إطار إجراءات استعادة الأموال المنهوبة. ويناقش هذا الدليل استرداد الأموال المنهوبة في سياق الجرائم ذات الصلة بالفساد، مع

² <http://star.worldbank.org>

³ <http://eipr.org/en>

⁴ <http://www.globalwitness.org>

⁵ <http://www.opensocietyfoundations.org/about/programs/open-society-justice-initiative>

⁶ <http://www.asso-sherpa.org/>

⁷ للمزيد من المعلومات عن المنتدى العربي لاسترداد الأموال، يرجى زيارة الموقع التالي: <http://star.worldbank.org/star/ArabForum/About>

التشديد على القضايا التي تنطوي على فساد في القطاع العام. وهذا الدليل هو الأول من نوعه من حيث إعداده في إطار شراكة مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو متاح باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

1.2 أساسيات استرداد الأموال

حتى عند تحديد الفساد وفضح أمره، نادرًا ما يستطيع ضحاياه استرداد أموالهم المنهوبة. ويرجع ذلك إلى سبب بسيط ألا وهو: عدم إمكانية العثور على هذه الأموال والأصول. فحتى يتسنى لمرتكبي هذه الجرائم التمتع بالمكاسب التي حصلوا عليها من أنشطتهم الفاسدة، يحتاجون في العادة إلى إدخال هذه الأموال والأصول في نظام مالي. ونجد أن غسل الأموال واسترداد الأصول والأموال المنهوبة يسيران جنبًا إلى جنب. وغسل الأموال هو النشاط الإجرامي الذي يرتكبه الشخص بعد ارتكابه لجرم أصلي لإخفاء أصل وطبيعة وملكية حصيلة الجريمة. أما استرداد الأموال المنهوبة، من ناحية أخرى، فهو ما تقوم به سلطات التحقيق والسلطات القضائية لتتبع هذه الأموال والأصول غير المشروعة، ومصادرتها من مرتكبي هذه الجرائم، وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين. وتبعًا لذلك، أصبح هؤلاء المجرمون يتمتعون بمهارات غير عادية في غسل أموالهم المتأتية من نشاط إجرامي من خلال قنوات مالية، غالبًا عبر العديد من المناطق وجهات الاختصاص بهدف إخفاء الأصول غير المشروعة لهذه الأموال.

وبالتالي، يشير استرداد الأموال المنهوبة إلى الإجراءات التي من خلالها يتم تحديد حصيلة الجريمة، وتتبعها، ومصادرتها، وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين (قد يكون هؤلاء دول، أو مشروعات مملوكة للدولة، أو أفراد عاديين، أو كيانات اعتبارية خاصة). وتنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد صراحة على استرداد الأموال باعتباره مبدأً أساسيًا للاتفاقية (مادة 51 من الاتفاقية) وتخصص بابًا كاملاً لاسترداد الأموال (الباب الخامس)⁸. ويوضح هذا الباب، ضمن ما يوضح، التدابير التي يتم اتخاذها لمنع وكشف تحويل العائدات المتأتية من الجريمة (المادة 52)؛ وتدابير الاسترداد المباشر للممتلكات والأموال والأصول (المادة 53)؛ وآليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة (المادتان 45، و55)؛ وتدابير إرجاع الأموال (الأصول والممتلكات) والتصرف فيها (المادة 57). وهناك العديد من المواد في أبواب أخرى تتناول استرداد الأموال والأصول ودور منظمات المجتمع المدني. وهناك أقسام ذات صلة بمشاركة المجتمع (المادة 13)؛ ومنع وتجريم غسل الأموال (المادتان 14، و23)؛ وحماية المبلغين عن المخالفات (المادة 33)؛ والتعويض عن الأضرار (المادة 35)؛ والتعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص (المادة 39)؛ وسرية البنوك (المادة 40)؛ والمساعدة القانونية المتبادلة (المادة 46).

وفي حين أن كل قضية خاصة باسترداد الأموال المنهوبة تمثل حالة فريدة من نوعها، وذلك على ضوء الظروف والملايسات المحيطة بها، فإن الإجراءات نفسها يمكن أن تنقسم إلى 4 مراحل:

- **مرحلة ما قبل التحقيق**، حيث يتلقى المحقق معلومات من مصدر ما عن جريمة ما و/أو أصول وأموال منهوبة، ويعمل على جمع المزيد من الأدلة والبيانات للتحقق من صحة هذه المعلومات. وتلعب وحدة التحقيقات المالية (الاستخبارات المالية) على وجه الخصوص دورًا بالغ الأهمية في هذه المرحلة في تأكيد المعلومات المبدئية المطلوبة للتأكد من النهب الفعلي للأموال ونقلها والأماكن التي يحتمل إخفاؤها فيها.

⁸ إضافة إلى ذلك، قام مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتشكيل فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية معني باسترداد الأموال يقوم بعقد اجتماعات دورية منذ 2007.

والسؤال الرئيسي الذي يتعين الإجابة عليه في هذه المرحلة هو هل وقعت جريمة ومن ارتكبتها.

● **مرحلة التحقيق**، حيث يتم تحديد حصيلة الجريمة، وتحديد مكانها، وتجميدها، مع جمع الأدلة والشواهد الخاصة بملكية هذه الأصول والأموال للسماح بإصدار أمر حجز ومصادرة.

وفي هذه المرحلة تحتاج سلطات التحقيق والسلطات القضائية في كل من الولايات القضائية والبلدان الطالبة والمطلوب منها خدمات أن تختار الأدوات المناسبة لتحقيق النتائج المرجوة (على سبيل المثال، جمع الأدلة والشواهد، أو تجميد الأصول والأموال أو مصادرتها). ومن المهم إدراك أن هذه المرحلة ترتبط بكل من الجرم الأصلي، وكذلك الإجراءات التي تم اتخاذها لغسل الحصيلة المتأتية من الجرم الأصلي. ومرحلة التحقيقات مرحلة مزدوجة تهدف إلى تحديد أماكن الأموال المنهوبة وتجميدها، وكذلك ربطها بارتكاب فعل غير قانوني. وبالتالي، ففي هذه المرحلة، من المهم التركيز على الوصول إلى أدلة وشواهد كافية على جرم الفعل الأصلي الذي تأتت منه هذه الأصول والأموال، وكذلك الوقوف على الأساليب المحددة لغسل الأموال التي لجأ إليها المجرمون لغسل هذه الأموال.

ويمكن تلخيص الأسئلة التي يتعين الإجابة عليها على النحو التالي:

- من تورط (أفراد وشركات) في ارتكاب هذا الجرم؟
- ما هي أضرار هذا الجرم، أي ماذا أخذ؟ أو ما الحصيلة التي تأتت من هذه الجريمة؟
- متى وقعت هذه الجريمة؟
- أين وقعت هذه الجريمة؟ إلى أين تم تحويل حصيلة الجريمة، وأين هي الآن؟
- لماذا ارتكب المجرم هذه الجريمة؟ ما الدافع وراء ارتكاب هذه الجريمة؟
- كيف ارتكبت هذه الجريمة؟ كيف تأتت حصيلة الجريمة؟ كيف تم تحويل الأموال؟

● **مرحلة الإحالة إلى القضاء**، التي تأتي بعد مرحلة التحقيق بعد استكمال التحقيق، والإحالة إلى المحاكمة.

مرحلة الإحالة إلى القضاء تتضمن المحاكمة وإصدار حكم ضد الأشخاص الذين تم تحديدهم في المرحلة السابقة. وفي حالة إدانة المتهم، تصدر المحكمة حكماً نهائياً بالمصادرة القانونية للأصول والأموال التي تم نهبها مع ارتكاب الجريمة الجنائية. وعند استنفاد طرق الطعن والنقض، تحدد هذه المرحلة الانتقال من مرحلة "تجميد الأموال" إلى مرحلة "مصادرة الأموال". وحتى يتسنى مصادرة الأصول والأموال في الولايات القضائية التي وُجدت فيها، يتعين على السلطات القضائية لدى الجهات الطالبة العمل بصورة وثيقة مع أقرانها لضمان اتخاذ مسار عمل مناسب (على سبيل المثال، إنفاذ قرار المصادرة من البلد الطالب أو الحصول على أمر مصادرة محلي لدى الجهة المتلقية للطلب) ومن المهم ملاحظة أن هذا القسم على الرغم من أنه يرتبط بصورة رئيسية بالإجراءات الجنائية، فإن الإجراءات الجنائية التي تحيط بالدعوى المدنية وكذلك إجراءات المصادرة التي لا تستند إلى حكم إدانة تُعتبر أيضاً مسلكاً مناسباً في هذه المرحلة حسب ظروف كل قضية منظورة على حدة (للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى المصادر المذكورة في نهاية هذا القسم). والأسئلة التي بحاجة إلى إجابة في هذه المرحلة (لاسيما من جانب السلطة القضائية) تتضمن ما إذا تم جمع أدلة وشواهد مقنعة وما إذا تمت مراعاة سيادة القانون في مرحلة التحقيق.

● **مرحلة رد الأصول والأموال المنهوبة إلى أصحابها الشرعيين**: عند رد الممتلكات إلى أصحابها الشرعيين والتصرف فيها (مع الأخذ في الحسبان الالتزامات الدولية بشأن تقاسم الأصول والأموال وحقوق الغير حسن النية).

وتتضمن الأسئلة التي تُطرح في هذه المرحلة بوجه عام تحديد قيمة الأصول والمبالغ التي يتعين ردها، وطرق التصرف فيها.

ولا يهتم مدى قوة الإرادة السياسية في هذا الصدد، فعملية استرداد الأصول والأموال المنهوبة معقدة للغاية، وتستغرق وقتاً طويلاً، وتتطلب موارد كثيرة. وبالتالي فإن مصطلح استرداد الأموال والأصول ينطوي على سلسلة من الإجراءات والأعمال التي يتم القيام بها لتتبع وضبط ومصادرة الأصول والأموال المنهوبة وإعادتها. وهذه العملية معقدة في كل مرحلة من مراحل استرداد الأموال، ليس فقط لأن مرتكبي الجرائم الجنائية يحاولون إخفاء الطبيعة الحقيقية للأصول والأموال المنهوبة وأصلها وملكيته من خلال أساليب غسل الأموال، ولكن أيضاً لأنها تتطلب اتصالات نشطة وتنسيق وثيق بين كل من السلطات المعنية في الولاية القضائية والجهة المعنية التي ارتكبت فيها الجرائم الجنائية، وبين نظرائها الأجانب حيث يمكن العثور على أدلة وشواهد.

وذلك لأن غاسلي الأموال الذين يتمتعون بمهارات عالية يتبنون العديد من الاستراتيجيات لإخفاء حقيقة وأصول الأموال المنهوبة، وتحويلها إلى أشكال عديدة من عملات صعبة، وأموال إلكترونية، وممتلكات ملموسة وغير ملموسة، وشركات ومساهمات، والكثير من الأشكال الأخرى. وهم يقومون بتحويل ونشر هذه الأصول والأموال عبر العديد من الجهات باسم العديد من المالكين لإضفاء المزيد من الإخفاء على الطبيعة الحقيقية لهذه الأصول وزيادة صعوبة تتبعها وضبطها من جانب سلطات إنفاذ القانون في الدولة. وهذا العنصر متعدد الجهات والولايات القضائية فيما يتعلق بغسل الأموال يمكن على وجه التحديد أن يحبط الجهود الرامية إلى استرداد الأموال المنهوبة، نظراً لأنه يفسح المجال أمام العديد من العوائق ذات الصلة العابرة للحدود والتي تتراوح من إمكانية التضارب بسبب الاختلافات الإجرائية والتشريعية إلى عدم اتساق اللغة، وغير ذلك من الأمور. وهذا هو السبب الرئيسي في أن العديد من الجهات والولايات القضائية بحاجة إلى أن تبدأ في اتصال نشط مع بعضها البعض بداية من مرحلة ما قبل التحقيق (كما أسلفنا).

ونتيجة لذلك، إذا واجهت بلدان عديدة مشكلات في العمل معاً على نحو فعال، سيكون من الصعب للغاية اكتشاف حيل وألعيب شبكات غسل الأموال. وعلاوة على ذلك، حتى وإن تعاونت الدول مع بعضها البعض على نحو فعال، فإن التنسيق عبر الحدود بين الدول سيستغرق وقتاً كبيراً للغاية، وهو ما يمكن أن يتيح للمجرمين فرصاً أخرى للبقاء متقدمين خطوة على هيئات إنفاذ القانون.⁹ وثمة عنصر آخر غالباً ما يعوق جهود استرداد الأموال المنهوبة يرتبط بتوقيت وفاة الشخص الذي ارتكب أفعالاً فاسدة أو توقيت هروبه من العدالة. واستجابة لذلك، لدى كثير من الولايات القضائية الآن ما يُسمى بالمصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة: تم اتخاذ هذه الإجراءات ضد حصيلة الجرائم نفسها، وليس ضد الأشخاص الخاضعين للتحقيق. والنتيجة الفورية لاتخاذ هذه الإجراءات هي أن معيار الإثبات متدنٍ بالمقارنة بمعيار الإثبات في المحاكمة الجنائية، وبالتالي لا توجد حاجة لإدانة المجرم.

وعلى ضوء هذه المعوقات، فإن الاتصالات والتنسيق الداخلي والدولي هو أساس العمل لاسترداد الأموال والأصول المنهوبة. ولا ينبغي اتخاذ أي إجراء منفرد يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على جمع الأدلة، أو التحقيقات، أو المحاكمة أو إصدار أحكام قضائية بشأن قضية استرداد أموال من جانب أي جهة من الجهات التي تعمل بمفردها بدون مشاورات ومناقشات بشأن المخاطر المترتبة على ذلك وعوامل التخفيف منها مع النظراء الوطنيين والدوليين. وينطبق هذا بصفة خاصة عندما تحتاج البلدان إلى إصدار أو إنجاز طلب خاص بالمساعدة القانونية المتبادلة.

⁹ للمزيد من التفاصيل حول المعوقات المتعددة التي تواجه استرداد الأموال، يرجى الاطلاع على إصدار مبادرة استرداد الأموال المنهوبة (2011) "معوقات استرداد الأموال" على الموقع التالي: <http://star.worldbank.org/star/publication/barriers-asset-recovery>

ويعتبر رد الأموال التي تمت مصادرتها في غاية الأهمية. وثمة إقرار على نحو واسع وبصورة خاصة أن استرداد الأموال المنهوبة يمكن أن يتيح موارد أساسية لتمويل الخدمات العامة والاستثمارات في البنية التحتية، والبرامج الأخرى التي تستهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن استرداد الأموال المنهوبة يمثل عنصر ردع للفساد، نظرًا لأنه يقوض الحافز الرئيسي له - ألا وهو الأموال والأصول المنهوبة. ولهذه الأسباب، يتحتم على جميع العناصر الفاعلة - أي الدول والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ولاسيما المؤسسات المالية ومنظمات المجتمع المدني - أن تتفهم أدوارها وواجباتها ومسئولياتها كل فيما يخصه فيما يتعلق باسترداد الأموال المنهوبة، والسعي لتضافر الجهود والدعم المشترك إن أمكن ذلك.

للمزيد من التفاصيل حول العناصر الأساسية لاسترداد الأموال المنهوبة، يمكن الرجوع إلى:

○ "دليل استرداد الأموال المنهوبة"

<http://star.worldbank.org/star/publication/asset-recovery-handbook>

○ "نحو هيكل عالمي لاسترداد الأموال"

<http://star.worldbank.org/star/publication/towards-global-architecture-asset-recovery>

○ "الاتجاهات البارزة في مجال استرداد الأموال" (Fenner Zinkernagel, Gretta; Charles

Monteith; Pedro Gomes Pereira). 2013

<http://www.baselgovernance.org/publications/books-book-chapters/>

○ "المساعدة الإنمائية، واسترداد الأموال، وغسل الأموال: الربط بينهم"

http://www.baselgovernance.org/fileadmin/docs/pics/publications/DfID_brochure_Final_Version_for_print.pdf

1.3 استرداد الأموال في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

منذ ثلاث سنوات مضت بدأ عدد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إدخال تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية. وبالنسبة لهذه البلدان، فإن استرداد الأموال التي نهبها وسرقها رموز الأنظمة السابقة تمثل أولوية سياسية. ونجد أن كثيرًا من المراكز المالية في جميع أنحاء العالم التي حضرت المنتدى العربي لاسترداد الأموال تشترك في هذه الأولوية.

وقد أحرزت البلدان العربية التي تمر بهذه التحولات تقدمًا كبيرًا، لكن التحديات الكبرى لاتزال قائمة. وتجري الآن جهود على قدم وساق لبناء مؤسسات ديمقراطية قوية تقوم على سيادة القانون، وإنشاء نظام قضائي مستقل، وتعزيز حقوق الإنسان. ومن أجل هذا، فثمة حاجة إلى آليات جديدة للمساءلة، مع مراجعة الآليات الموجودة حاليًا وضمتها. وفي نهاية المطاف، يتعين بذل الجهود لتمكين حرية الإعلام، والأحزاب السياسية القوية والمجتمع المدني القوي لظهور تقاليد وثقافة جديدة أكثر قوة للمشاركة السياسية.

وهناك بلدان عاشت عشرات السنين في ظل أنظمة قائمة على الفساد المؤسسي تحت سيطرة النخب الحاكمة. ومن خلال صياغة السياسات، والقوانين، واتخاذ ما يلزم من إجراءات، استطاع رموز الفساد الحكومي المستفحل تحقيق الثراء دون ارتكاب أفعال فساد تستوجب العقاب. ونتيجة لذلك، فإن البلدان العربية السائرة على طريق التحول تواجه العديد من العقبات التي تحول دون جهودها الرامية إلى استرداد أموالها، ويتضمن ذلك صعوبة تحديد الجرائم

الأصلية، وعدم وجود الأطر القانونية الضرورية، ومحدودية القدرات المؤسسية والخبرات اللازمة لتتبع واسترداد الأموال المنهوبة.

ويعد نقص القدرات المؤسسية من المثالب التي تواجه البلدان لاسيما عند تعقد الجوانب القانونية، وبالتالي فثمة حاجة إلى مهارات ومعارف فنية متقدمة للتعاون على نحو فعال مع المراكز المالية بغية تتبع وتجميع ومصادرة واسترداد الأموال المنهوبة. وفي بعض البلدان، فإن انعدام الاستقلال القضائي الحقيقي، وضعف الأجهزة التشريعية التي تراقب تصرفات الحكومة لا يزال تحدياً رئيسياً.

وتواجه البلدان العربية السائرة على طريق التحول سقفاً عالياً من التوقعات من جانب الجماهير لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية، ومن بينها استرداد أموال الدولة. ومما يزيد المشهد تعقيداً الطلبات المطالبة بتحقيق نتائج في أطر زمنية مقبولة سياسياً، وتدني ثقة الجماهير في قدرة وإرادة الأنظمة الجديدة على مكافحة الفساد وإقرار الحكم الرشيد. وتعمل الحكومات في الوقت الحالي على إحداث توازن بين مجموعة من الطلبات المتضاربة، ويشمل ذلك تحديات أمنية معقدة وملحة. وبالتالي، من الصعب استرداد الأموال المنهوبة دون استقرار سياسي.

والتعاون الدولي في هذه الجهود في غاية الأهمية.¹⁰ فالفساد مشكلة عالمية تستفحل بسبب ظاهرة العولمة في عالم اليوم. ومن الممكن نقل الأموال المنهوبة بين البلدان في ثوانٍ معدودة، وإخفاؤها وراء شركة أو هيكل قانونية معقدة. ومن ثم فإن مسؤولية المراكز المالية في جميع أنحاء العالم هي العمل مع هذه البلدان السائرة على طريق التحول لتتبع هذه الأموال، وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين، واتخاذ ما يلزم نحو تهريب الأموال في المستقبل.

وتمثل عملية استرداد الأموال المنهوبة حرباً ضد الإفلات من العقاب. وفي إطار رد الأموال إلى أصحابها الشرعيين، تكون الكرامة الوطنية على المحك. ولهذا السبب، من الحتمي أن تعمل الحكومة مع المجتمع المدني والمجتمع الدولي على المدى الطويل لإحراز تقدم على صعيد رد الأموال المنهوبة ومنع سرقة الموارد والمقررات الوطنية في المستقبل.

2. دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد واسترداد الأموال

بوجه عام، يتوجب على الدول أخذ زمام القيادة والمبادرة في إجراءات استرداد الأموال المنهوبة. ومع ذلك، يمكن أن تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً حاسماً في المراحل المختلفة الخاصة بعملية استرداد الأموال المنهوبة. وقد برزت أهمية هذه المنظمات في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تنص في المادة 13 على أنه يتوجب على الدول الأطراف تشجيع المشاركة النشطة للأفراد والجماعات خارج نطاق القطاع العام، كالمجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي لمنع ومكافحة الفساد. وذلك لأن منع ومحاربة الفساد مسؤولية مشتركة. وأبرز مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورة انعقاده في الدوحة في 2009 أن هؤلاء الأفراد والجماعات خارج نطاق القطاع العام يسهمون في إرساء ثقافة النزاهة، ويشجعون انخراط المواطنين في منع الفساد على المستوى الوطني. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه التحديد، نجد أن الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي دخلت حيز التنفيذ في يونيو/حزيران 2013 ترى أن من بين أهدافها "تشجيع الأفراد ومنظمات المجتمع المدني للقيام بدور نشط في منع ومكافحة الفساد" (المادة 2 من الاتفاقية العربية لمكافحة

¹⁰ قام مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بإقامة لقاء لفريق الخبراء بناءً على طلبات من بلدان في المنطقة لإقامة منتدى للمزيد من المناقشات وتبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع.

الفساد)، وهو ما يمثل اختصاصًا تم تحديده بصورة أكبر في المادة 11 من ذات الاتفاقية بشأن مشاركة المجتمع المدني.

ومن ثم، فمنذ إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهناك زخم قوي لإشراك منظمات المجتمع المدني في الجهود الرامية إلى منع ومحاربة الفساد. ويحدد هذا الدليل العديد من الطرق التي من خلالها تستطيع منظمات المجتمع المدني الإسهام بفاعلية في عملية استرداد الأموال المنهوبة، مع الاعتراف، في الوقت نفسه، بأن عملها لا يمكن أن يكون بديلاً عن الأنشطة التي يتعين على الدول القيام بها.

جرت العادة على أن تشارك منظمات المجتمع المدني في عملية استرداد الأموال المنهوبة من خلال رفع الوعي وأعمال البحث والمناصرة. ومع الوقت، قدمت هذه المنظمات يد العون للدول في إدارة الأموال المجمدة، أو قدمت مساعدة فيما يخص الاعتبارات ذات الصلة بالاستخدام النهائي للأموال التي تم استردادها. وواقع الحال أنه في بعض الحالات، قد تكون هذه المنظمات في وضع جيد يمكنها من القيام بأعمال التسهيل والتيسير بين الدول المعنية وضحايا الجرائم ذات الصلة بالفساد. وفي بعض الأحيان أيضاً، تلقت هذه المنظمات الأموال التي تم استردادها أو شاركت في مراقبة الاستخدام النهائي لها. وفي الآونة الأخيرة، قامت هذه المنظمات بمساعدة الدول في تعزيز جهودها إما من خلال المساعدة في تحديد الجرائم ذات الصلة بالفساد والتحقيق فيها، أو بإشراك المبلغين عن المخالفات والفساد في هذا العمل والقيام بدور الوسيط بينهم وبين الأجهزة القضائية، أو باتخاذ الإجراءات القانونية إذا كان الإطار القانوني يسمح بذلك. على سبيل المثال، تتيح المادة 35 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن التعويض عن الأضرار سبباً لهذه المنظمات لرفع الدعاوى القانونية للحصول على تعويض، وقد أتاح ذلك الأساس القانوني بالنسبة لقضايا الفساد.¹¹

وحتى يتسنى لمنظمات المجتمع المدني العمل على نحو فعال في هذه المجالات، عليها العمل في إطار رؤية استراتيجية. ويتضمن ذلك تحديد الشركاء الرئيسيين داخل مؤسسات الدولة، والدقة في تقدير المخاطر التي ينطوي عليها الانخراط المنشود. وعلى هذه المنظمات العمل لتنسيق أعمالها فيما بينها وداخل الحدود وعبرها، وكذلك التعاون مع المواطنين والمجتمعات المحلية ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى الشركاء الاستراتيجيين لدى جهات الاختصاص الأجنبية.

وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو ضرورة قيام هذه المنظمات بإدارة التوقعات الخاصة بها والتصرف بواقعية في حدود قدراتها. وكما أسلفنا، فإن استرداد الأموال المنهوبة عملية معقدة وتستغرق وقتاً. وبالتالي، من المهم فهم الجوانب الأساسية المعقدة فيها في كل سيناريو محتمل، والمخاطر المحتملة والمزلق التي تنطوي عليها هذه العملية. وسيساعد ذلك هذه المنظمات في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن محاور تركيز وتوقيتات استراتيجيات أعمال المناصرة ورفع الوعي، وفهم ذلك وتعميمه على نحو واضح، وفي الوقت نفسه تكون الغاية الأسمى هي إعادة الأموال المنهوبة إلى بلدها الأصلي، وقد يستغرق ذلك وقتاً كبيراً أكثر مما نتمنى بسبب التعقيدات القانونية والحاجة إلى احترام المبادئ الأساسية لسيادة القانون لدى الجهات والولايات القضائية المعنية. وتحديد هذه النواتج الواقعية للأنشطة التي يمكن القيام بها يعمل أيضاً على تعزيز الثقة في الأشخاص والمؤسسات المشاركة في هذا العمل.

وعلى ضوء هذه الخلفية، لا يعرض هذا الدليل مجالات المشاركة والانخراط فحسب، ولكن أيضاً الاعتبارات الاستراتيجية بشأن مسارات المشاركة والانخراط؛ ويسلط الضوء على المخاطر المحتملة والتحديات، وكيفية التخفيف منها، بالإضافة إلى الأمثلة الواقعية التي تساعد في أخذ ما تقوم به هذه المنظمات بشأن استعادة استرداد الأموال المنهوبة في الاعتبار، والمساعدة في إدارة سقف التوقعات.

¹¹ <http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session5/V1386487e.pdf>

2.1 زيادة الوعي والبحث

زيادة الوعي في سياق هذا الدليل تشير إلى حملات مختلفة يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني بغرض:

- زيادة الوعي (في جميع قطاعات المجتمع والمؤسسات الرئيسية في القطاع العام والقطاع الخاص، بما في ذلك القطاع المالي والأعمال والمهن غير المالية المحددة) بأهمية استرداد الأموال المنهوبة، ودور ذلك في محاربة الفساد، وتعزيز جهود التنمية؛
- إيجاد مطالبية (عبر المجتمع والمؤسسات الرئيسية) باسترداد الأموال المنهوبة؛ و
- زيادة الوعي (عبر المجتمع والمؤسسات الرئيسية) بأدوار ومسؤوليات الأطراف الفاعلة المعنية، ومن بينها منظمات المجتمع المدني.

يشير البحث إلى المشروعات المختلفة التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز قدراتها وكذلك الأطراف الفاعلة الأخرى في الانخراط في الأنشطة العملية لاسترداد الأموال المنهوبة، وكذلك بهدف تعزيز الحوار الخاص بالسياسات والتوصل إلى تفهم عام بشأن استرداد الأموال المنهوبة. وثمة ارتباط وثيق للغاية في أغلب الأحوال بين البحث وزيادة الوعي - فالمشروعات البحثية تكشف قضايا وتصوغ أفكاراً معززة بأدلة وشواهد دامغة، بينما نجد حملات زيادة الوعي تطرح هذه الأفكار والقضايا على الجمهور الأوسع نطاقاً والأعم. وتدعو المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في محاربة الفساد، ويتضمن ذلك من خلال القيام بأنشطة التوعية الجماهيرية.

ويجب أن تهدف حملات التوعية وجهود البحث إلى إحاطة المواطنين علماً بالمعلومات الجديدة بشأن استرداد الأموال، وإثراء المعلومات التي ربما يكون الجمهور المستهدف على وعي بها. وأياً ما كان الأمر، من المهم أن نتذكر أن حملات التوعية باسترداد الأموال المنهوبة يجب أن تتم بمستوى معين من الوعي. وعلى منظمات المجتمع المدني أن تتجه إلى زيادة الوعي باسترداد الأموال المنهوبة على نحو استراتيجي لضمان وجود ضغط كافٍ على الحكومات لاتخاذ ما يلزم، مع عدم رفع سقف التوقعات في المجتمع بشأن رد الأموال بسرعة غير واقعية. ومن ثم، فإن دور هذه المنظمات دقيق، وحساس للغاية من حيث توجيه عملية استرداد الأموال المنهوبة بأسرها في اتجاه بناء.

الهدف 1: زيادة الوعي باسترداد الأموال المنهوبة وإيجاد طلب على ذلك

أساليب المشاركة والانخراط:	إحاطة المجتمع علماً بأهمية استرداد الأموال المنهوبة، وضعف النظام الذي يتسبب في فقدان/نهب الأموال
الإجراءات الممكنة للانخراط والمشاركة:	- استخدام المدونات ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائل - إجراء الأبحاث ونشر النتائج، بما في ذلك باللغات المحلية - خلق وتقديم معلومات عن استرداد الأموال المنهوبة على موقع الإنترنت الخاص بك - الإعلان عن أعمالك والإجراءات الحكومية بشأن استرداد الأموال المنهوبة - وجود قاعدة بيانات خاصة بعناصر الاتصال بالصحفيين ورجال الإعلام لنشر

<p>النشرات الصحفية الخاصة بك</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - استخدم وانشر فقط معلومات من مصادر موثوقة ولها مصداقية ويمكن التحقق منها - عليك القيام بتقييم مدى إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام التي تلجأ إليها لنشر المعلومات (أي تقييم هل الإنترنت متاح لقاعدة كبيرة من الناس، وهل من المرجح أن يشاهد الناس التلفاز، أو الاستماع إلى الإذاعة، أو قراءة الصحف، إلخ). - إن أمكن، قم بإشراك المجتمع المحلي في البحث - أي حملة توعية، وخاصة نشر المعلومات، مكلفة - يجب أن تكون على وعي بقيود التكاليف الخاصة بك، وتوجيه جهودك تبعاً لذلك. - إن أمكن، استخدم تقييمات متابعة لتحديد ما هي أساليب زيادة الوعي الناجحة في توصيل رسائل إلى الجمهور المستهدف. 	<p>أفضل الممارسات لزيادة النجاح وتخفيف حدة المخاطر</p>
<ul style="list-style-type: none"> - دليل للتواصل مع وسائل الإعلام: http://www.amicc.org/docs/NGO-media_training.pdf - ورقة عمل منظمة الشفافية الدولية حول "استرداد الأموال المنهوبة": http://www.transparency.org/whatwedo/pub/working_paper_02_2011_recovering_stolen_assets_a_problem_of_scope_and_dimen 	<p>مصادر أخرى:</p>
<p>الهيئة الوطنية اليمنية لاسترداد الأموال المنهوبة - اليمن. تمخضت هذه الهيئة من رحم ثورة الشباب في اليمن في 2011، وتعمل هذه الهيئة على زيادة الوعي بأهمية استرداد الأموال المنهوبة في جميع أرجاء المجتمع ومفاصله، وكذلك الآثار السلبية للفساد وتهريب الأموال خارج البلاد. وانخرطت هذه الهيئة مع منظمات معنية بمكافحة الفساد في اليمن وقدمت لها يد العون والمساعدة. ولتحقيق أهدافها، تلجأ هذه الهيئة إلى القنوات الإعلامية للقيام بأعمالها وإيصال رسائلها بشأن الحاجة إلى تعزيز الشفافية والنزاهة، وإبراز أهمية استرداد الأموال المنهوبة، وجذب اهتمام المجتمع إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، تعقد ورش العمل والمؤتمرات لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، كي تتواصل مع السلطات الحكومية بهدف تتبع الأموال المنهوبة.</p>	<p>أمثلة لمنظمات المجتمع المدني:</p>
<p>شبكة الشباب العالمية لمكافحة الفساد (GYAC) تضم هذه الشبكة قيادات شابة وصحفيين وفنانين وخبراء في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المجتمع المدني يعملون على تحسين الشفافية والمساءلة الاجتماعية من أجل تحسين نظام الحكم. ويتبادل أعضاء هذه الشبكة الخبرات والتجارب والأفكار والمصادر والموارد من خلال شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، ومؤتمرات الفيديو، والفعاليات التي يتم حضورها وجهاً لوجه. وتعمل هذه الشبكة أيضاً مع موسيقيين لإعداد أغنيات عالمية ضد الفساد، كما أنها تدعم الصحفيين في كفاحهم من أجل المزيد من الشفافية والمساءلة. ومنذ إطلاق</p>	

<p>هذه الشبكة في 2010، فإنها تضم في عضويتها أكثر من 60 منظمة غير حكومية من أكثر من 45 بلدًا، وأكثر من 1500 عضو على مواقع الإنترنت المتنوعة الخاصة بها. وتتيح مواقع الإنترنت الخاصة بهذه الشبكة، مجموعة أدوات مبتكرة لمكافحة الفساد بشأن كيفية تنفيذ وقياس المشروعات، وكيفية استخدام قوانين حرية المعلومات.</p> <p>للمزيد من المعلومات: http://voices-against-corruption.ning.com/</p>	
<p>مساعدة منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على فهم أدوارهم ومسئولياتهم بشأن استرداد الأموال المنهوبة على نحو أفضل</p>	<p>أساليب المشاركة والانخراط:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إقامة دورات تدريبية هادفة، ومؤتمرات، وورش العمل - العمل مع الحكومة أو تشجيعها لنشر (وتحديث/بصفة دورية) دليل عمل بشأن استرداد الأموال المنهوبة في ولاية اختصاصها (يشمل معلومات عن المؤسسات الرئيسية، والتشريعات الرئيسية، والإجراءات الأساسية، ومصادر المعلومات الرئيسية) 	<p>الإجراءات الممكنة للانخراط والمشاركة:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تلبية الاحتياجات بشأن إدارة سقف التوقعات وبناء القدرات أثناء الدورات التدريبية لمنظمات المجتمع المدني بشأن استرداد الأموال المنهوبة - ربط الأبحاث بالانخراط في السياسات، كلما أمكن، لتعزيز رؤية واستراتيجية منظمات المجتمع المدني والأنشطة التي تقوم بها 	<p>أفضل الممارسات لزيادة النجاح وتخفيف حدة المخاطر</p>
<ul style="list-style-type: none"> - مبادرة استرداد الأموال المنهوبة - http://star.worldbank.org/star/ - المركز الدولي لاسترداد الأموال (ICAR): دور الأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة في استرداد الأموال المنهوبة (2011) (http://www.baselgovernance.org/publications) 	<p>مصادر أخرى:</p>
<p>منظمة إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (ARJI) تأسست هذه المنظمة في 2005 في عمان بالأردن، وتتمثل رسالتها في ترسيخ التميز في الإعلام العربي الاستقصائي. وترى أريج الصحافة الاستقصائية مكوناً أساسياً في الحكومة والمجتمع اللذين يتسمان بالشفافية والخضوع للمساءلة. وتساند أريج الصحفيين الاستقصائيين في المنطقة من خلال التدريب وتقديم الموارد، وإتاحة المساندة للمجتمعات المحلية؛ ومن خلال تشجيع أرقى المعايير المهنية؛ وحماية حقوق هؤلاء الصحفيين. ومن خلال هذا العمل، تساهم أريج في زيادة الوعي والمزيد من التفهم للصحفيين في المنطقة العربية بشأن دورهم في مكافحة الفساد، وفي هذا الإطار تشجع استرداد الأموال المنهوبة.</p> <p>للمزيد من المعلومات: http://arij.net/en</p>	<p>أمثلة لمنظمات المجتمع المدني:</p>

2.2 المناصرة

تشير المناصرة في سياق هذا الدليل إلى منظمات المجتمع المدني التي تعمل على التأثير على الإرادة السياسية، وتشجيع الإصلاح في السياسات العامة، وتعزيز مساءلة الحكومة بشأن استرداد الأموال المنهوبة والقضايا ذات الصلة، والمطالبة بآليات وقاية أكثر قوة تتضمن ما يقدمه القطاع الخاص. ومن خلال المناصرة، يمكن أن تسهم منظمات المجتمع المدني بصورة كبيرة في جهود استرداد الأموال المنهوبة. كما يمكن أن تساهم في النقاش حول إصلاح السياسات العامة، ويتضمن ذلك جهود تعزيز الأنظمة لمنع فقدان الأموال والممتلكات في المستقبل، ومن ثم تعزيز الشرعية الديمقراطية. وبالمقارنة بزيادة الوعي، نجد أن استراتيجيات المناصرة أكثر استهدافاً. والغاية الأسمى لهذه الاستراتيجيات هي إقناع مؤسسات محددة من القطاعين العام والخاص باتخاذ إجراءات معينة. وبالتالي، عند إطلاق حملات المناصرة، يجب أن يكون لدى منظمات المجتمع المدني هدف محدد على نحو واضح وقابل للتحقيق على أرض الواقع.

ومن المرجح أن الحاجة إلى المناصرة تنطبق في حالة الدول الطالبة للخدمات والمطلوب منها تقديم هذه الخدمات، كما أنها تستهدف في الغالب تحقيق أهداف مماثلة في الجهات والولايات القضائية المعنية. على سبيل المثال، إصلاح السياسات العامة بشأن القضايا المحددة الخاصة باسترداد الأموال المنهوبة، بما في ذلك إصلاح التشريعات والمؤسسات المنخرطة في عملية استرداد الأموال المنهوبة، سيكون هدفاً محتملاً في كلا البلدين، وذلك على الرغم من أنه من المرجح أن المحتوى الدقيق لحملة المناصرة هذه سيختلف. مثلاً، فيما يتعلق بالمناصرة، من المرجح أن منظمات المجتمع المدني في الولايات القضائية المطلوب منها تقديم الخدمات تستهدف القطاع الخاص، وتكون الأولوية للقطاع المالي، وكذلك الإجراءات التنظيمية المعززة من جانب الهيئات العامة لتعزيز الرقابة على هذه المؤسسات التابعة للقطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، في الولايات القضائية الطالبة للخدمات، تستهدف هذه الجهود تعزيز الوقاية وسد الفجوات والثغرات في القطاع العام بالدرجة الأولى، على سبيل المثال الدعوة لإيجاد لوائح أفضل تتناول تضارب المصالح. وفي كل من الدول الطالبة والمطلوب منها خدمات، ستحرص منظمات المجتمع المدني على ضمان درجة كبيرة من الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بعملية استرداد الأموال المنهوبة، كما سترغب في وجود اتجاه استباقي على نحو كبير من جانب سلطات إنفاذ القانون على المستوى المحلي فيما يتعلق بالتحقيق في الأموال المنهوبة في البلدان الطالبة من خلال تحقيق جنائي في الجريمة الأصلية، وفي البلدان المطلوب منها خدمات من خلال التحقيق في غسل الأموال. والأمر المهم، هو أنه عندما يتعلق الموضوع برد الأموال المنهوبة، يُوصى بشدة بالتعاون الوثيق في جهود المناصرة بين منظمات المجتمع المدني في البلدان الطالبة والمطلوب منها خدمات نظراً لترجيح تلاقي مصالحها. وتستهدف أنشطة المناصرة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في هذا المجال إجراء حوار مبكر بشأن الاستخدام النهائي للأموال المستردة في عملية تشاركية لتحديد هذا الاستخدام النهائي، وعند المشاركة المحتملة للمجتمع المدني في استخدام هذه الأموال المستردة أو مراقبة استخدامها. وسيساعد التعاون الوثيق والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني في الجهات والولايات القضائية طالبة الاسترداد والمطلوب منها على تناول هذه القضايا على نحو بناء، كما سيساعد في التغلب على الإحجام المحتمل بين هذه الجهات الطالبة والمطلوب منها عن الانخراط في حوار بشأن هذا الأمر.

الهدف 1: إصلاح السياسات العامة

<p>الحملات وحشد الضغوط ضد الحكومة لإجراء إصلاحات تشريعية، وإصلاح المؤسسات والسياسات من أجل استرداد الأموال المنهوبة.</p>	<p>أساليب المشاركة والانخراط:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير الاتصال والحفاظ عليه مع أصحاب المصلحة الذي يعملون على دفع عمليات الإصلاح التشريعي وإصلاح السياسات العامة مثل الوزراء الرئيسيين، وأعضاء البرلمان، وأعضاء وقادة اللجان البرلمانية الفرعية. - حشد الضغوط ضد مؤسسات الدولة والمنظمات شبه الرسمية (على سبيل المثال، الجمعيات المعنية التي تمثل الأطراف القادرة على تحريك الأمور) لمعالجة ضعف النظم الذي يسمح بنهب الأموال. - إعداد دراسات تستند إلى حالات تبين ضعف النظم الذي أدى إلى فقدان الأموال بهدف جعل الحاجة إلى إصلاح السياسات واضحة للجميع. - الانخراط مع وسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى لإحداث مواءمة بين طلبات الإصلاح، وإيجاد تحالف واسع النطاق، وزيادة عدد قنوات الدعوة والمناصرة. - الاعتماد على التغييرات السياسية لاغتنام فرص التأثير على التغييرات في السياسات. - المتابعة النشطة لجدول الإصلاح التشريعي في البلد المعني للقيام بحملات الدعوة والمناصرة في الوقت المناسب. - تحديد الأطراف الداعمة المحتملة وإبرام شراكات معهم من أجل المبادرات التشريعية كسبيل ل طرح أحكام تتناول استرداد الأموال المنهوبة. 	<p>الإجراءات الممكنة للانخراط والمشاركة:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تحديد التوقعات المحددة والأهداف المطلوب تحقيقها في إطار قدراتك. - إعداد رسالة أساسية عن عملك وتعديلها حسب اختلاف الجمهور. - عرض المعلومات والموارد فقط من مصادر موثوقة لتأسيس المصدقية. - النظر بعين الاعتبار إلى التوجه نحو الغير لتقييم مزايا التغييرات المقترحة على نحو مستقل بهدف زيادة جاذبيتها. - تحديد القيود عند توصيل رسالتك إلى صناع القرار الرئيسيين (إذا كنت غير قادر على حشد الضغوط عليهم، يمكن حشد الضغوط على من لهم تأثير على صناع القرار المباشرين). 	<p>أفضل الممارسات لزيادة النجاح وتخفيف حدة المخاطر</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المنتدى المفتوح من أجل فعالية تنمية منظمات المجتمع المدني: مجموعة أدوات الدعوة والمناصرة - http://www.cininet.org/wp-content/uploads/2012/03/120110-of-advocacy-toolkit-en-web-2.pdf - استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الفساد والنزاهة في البلدان العربية http://www.undp-aci.org/governance/anticorruption.aspx - بناء قدرات منظمات المجتمع المدني للانخراط في وضع السياسات: http://www.odi.org.uk/sites/odi.org.uk/files/odi- 	<p>مصادر أخرى:</p>

<p>assets/publications-opinion-files/148.pdf</p> <p>- إدخال مدونة منظمة الشفافية الدولية في أجندة مجموعة الدول الثماني بشأن استرداد الأموال المنهوبة:</p> <p>http://blog.transparency.org/2012/05/23/g8-action-on-asset-recovery-for-the-arab-world/</p> <p>- شراكة الحكومة المفتوحة</p> <p>(http://www.opengovpartnership.org)</p>	
<p>الجمعية التونسية للشفافية المالية</p> <p>تم إنشاء الجمعية التونسية للشفافية المالية بهدف تسريع وتيرة الجهود القضائية والإدارية لاسترداد الأموال التي نهبها الرئيس السابق زين العابدين بن علي وبطانته. وتهدف الجمعية التونسية للشفافية المالية، على وجه التحديد، إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ممارسة ضغوط على الحكومة والمؤسسات المالية بهدف تسريع وتيرة جهود استرداد الأموال، ومساءلتها بشأن التقدم المحرز على صعيد هذه الجهود - مساعدة الحكومة التونسية في هذه الجهود من خلال أنشطة المواطنين الهادفة بحشد منظمات غير حكومية أخرى لمساندة جهود استرداد الأموال المنهوبة - حشد الضغوط ضد الحكومة لتعزيز القوانين وتدعيم المؤسسات التي تسمح بمنع الفساد في تونس مستقبلاً على نحو أكثر فاعلية - المساهمة في زيادة وعي الشباب وتنقيفهم بشأن سيادة القانون وقضايا النزاهة، وكذلك التهديدات التي يفرضها الفساد على قيم المجتمع التونسي الأساسية إذ إنهم يمثلون الأطراف الفاعلة في المستقبل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية وهم من سيصوغون هذه الديمقراطية. <p>تابعوا الجمعية التونسية للشفافية المالية على فيسبوك:</p> <p>https://www.facebook.com/pages/Association-Tunisienne-pour-la-Transparence-Financi%C3%A8re/443867492307877?fref=ts</p>	<p>أمثلة لمنظمات المجتمع المدني:</p>
<p>المبادرة المصرية للحقوق الشخصية</p> <p>تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرية من خلال أعمال البحث والمناصرة والتقاضي. فبعد ثورات الربيع العربي، اتسع نطاق وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المبادرة ليشمل موضوع استرداد الأموال المنهوبة، وربط ذلك بحقوق وحرية الإنسان. ومنذ ذلك الحين، والمبادرة تنشر معلومات عن جهود استرداد الأموال المنهوبة وآخر المستجدات في هذا الشأن. كما نشرت المبادرة تقريراً غنياً بالمعلومات بعنوان "هل يمكن أن نسترد أموالنا المنهوبة؟" وتقريراً مشتركاً مع منظمة غير حكومية بريطانية وهي كورنر هاوس تناول أموال جمال مبارك في الملاذات الضريبية. وتم إطلاق هذين التقريرين بمناسبة فعاليات النقاش المفتوح. وحتى يتسنى تحسين جودة التقارير الإعلامية بشأن استرداد الأموال المنهوبة، تقوم المبادرة بتدريب الصحفيين الاقتصاديين في الصحف المصرية على الموضوعات ذات الصلة باسترداد الأموال المنهوبة. وفي الآونة الأخيرة، رفعت المبادرة دعوى قضائية ضد الحكومة في محكمة القضاء</p>	

الإداري تطالب فيها بتحسين الإفصاح عن المعلومات بشأن صفقات المصالحة مع رموز النظام السابق المتهمين باختلاس ونهب الأموال العامة.

للمزيد من المعلومات: <http://eipr.org/en>

و

http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/can_we_recover_our_stolen_assets_web.pdf

حملة منظمة غلوبال ويتنس للبحث عن المستفيد الحقيقي

تقوم المنظمة مع مجموعات أخرى بإطلاق حملات ضد إخفاء الملكية الحقيقية للشركات، وتدعو إلى إنشاء سجل عام لتسجيل الملكية الحقيقية للشركات يكون متاحاً للجمهور بهدف تحديد المالك الحقيقي للشركة أو المؤسسة المعنية. ومن خلال إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين والحكومات، نجحت هذه الحملة في وضع هذه القضية على أجندة السياسات الخاصة بالمنظمات الدولية والحكومية، وأبرزها قمة مجموعة الدول الثماني في شمال أيرلندا. وقد أصدرت غلوبال ويتنس تكليفاً بإجراء تحليل للتكاليف والمنافع لدراسة التكاليف المرتبطة بإنشاء هذا السجل العام، إذ ساعد هذا التحليل في إقناع حكومة المملكة المتحدة بأن هذا السجل لن يضع أعباءً لا داعي لها على أنشطة الأعمال، ولن يكون مكلفاً للحكومة على نحو غير ملائم.

للمزيد من المعلومات:

<http://www.globalwitness.org/campaigns/corruption/hidden-company-ownership>

منظمة الشفافية الدولية (أنظمة النزاهة الوطنية)

تقيم منظمة الشفافية الدولية مع دارسة أنظمة النزاهة الوطنية التابعة لها "الدعائم" الأساسية في نظام الحوكمة/الحكم في البلد المعني والمستوى العام للنزاهة. وتتناول دراسات أنظمة النزاهة الوطنية بالفحص كفاءة جهود مكافحة الفساد في كل قطاع على حدة، كما يتم نشرها كتقارير وطنية شاملة لبناء زخم، وإرادة سياسية، وضغط من القوى المدنية من أجل مبادرات الإصلاح المنشود.

للمزيد من المعلومات: <http://www.transparency.org/whatwedo/nis>

شبكة فلير (FLARE) - إيطاليا

تأسست هذه الشبكة في 2008، وهي شبكة تضم منظمات مجتمع مدني معنية بالكفاح الاجتماعي ضد الجريمة المنظمة العابرة للوطنية، وإعادة الاستخدام الاجتماعي للأموال المصادرة. وتقوم هذه الشبكة بإجراء دراسات وعقد مؤتمرات بهدف عرض التوجيه الأوروبي بشأن مصادرة الأموال المتأتية من جرائم وإعادة استخدامها لأغراض اجتماعية بناءً على خبرات وتجارب إيطاليا والتشريعات المعمول بها هناك. ولتحقيق هذا الهدف، نظمت هذه الشبكة لجان علمية وأجرت مناقشات مائدة مستديرة ضمت أصحاب المصلحة الرئيسيين والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأوروبية وممثلين من إيطاليا. ونتيجة لجهود هذه الأطراف، تمت مناقشة مقترح بشأن التوجيه الخاص بمصادرة الأموال

المتأتية من جرائم في لجنة الحريات المدنية التابعة للبرلمان الأوروبي.
للمزيد من المعلومات:

http://www.flarenetwork.org/home/home_page.htm

الهدف 2: المزيد من التتبع الاستباقي لاسترداد الأموال المنهوبة

<p>الحملات وحشد ضغوط ضد الحكومة لجعل استرداد الأصول والأموال المنهوبة أولوية</p>	<p>أساليب المشاركة والانخراط:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - مراقبة إجراءات إنفاذ القانون - مراقبة المؤسسات المسؤولة عن عملية استرداد الأموال المنهوبة - تنسيق وتطوير التعاون العملي مع منظمات المجتمع المدني في بلدان أخرى - معنية بهذه القضايا لممارسة ضغوط في جميع الجهات والولايات القضائية المعنية 	<p>الإجراءات الممكنة للانخراط والمشاركة:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - استعراض التقارير الداخلية والخارجية للمؤسسات المسؤولة عن عملية استرداد الأموال المنهوبة لرصد التقدم المحرز في القضايا المطروحة، وتحديد نقاط الضعف في السياسات أو الممارسات التي تتطلب إصلاحًا. - إقامة شبكة من الشركاء المحتملين في حملات المناصرة. 	<p>أفضل الممارسات لزيادة النجاح وتخفيف حدة المخاطر</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الخطاب المشترك لمبادرة العدالة التابعة لمعهد المجتمع المفتوح – الإجراءات الجنائية: <p>http://www.opensocietyfoundations.org/publications/joint-letter-criminal-proceedings-against-jean-claude-duvalier-should-continue</p>	<p>مصادر أخرى:</p>
<p>حملة صندوق برونو مانسير (BMF) – ماليزيا (ولاية ساراواك) حملة منظمة غلوبال ويتنس – ماليزيا (ساراواك) حشدت حملة وقف الفساد في قطاع الغابات والأشجار ضغوطاً لوقف الفساد في هذا القطاع في ولاية ساراواك. وتقدمت حملة صندوق برونو مانسير بالتماس على شبكة الإنترنت، وهي تقوم الآن بمراقبة عقود هذه الولاية ذات المبالغ الكبيرة بشأن صفقات بناء سد ومعاملات خاصة بمنتجات الغابات. وبناء على الأدلة والشواهد المقدمة من منظمة غلوبال ويتنس غير الحكومية (انظر الفيديو أدناه)، أجرت هيئة مكافحة الفساد الماليزية تحقيقات مع عدد من المشتبه فيهم. للمزيد من المعلومات: http://www.stop-timber-corruption.org فيديو غلوبال ويتنس: http://www.globalwitness.org/insideshadowstate/</p>	<p>أمثلة لمنظمات المجتمع المدني:</p>

حملة منظمة غلوبال ويتنس - غينيا الاستوائية

في بداية 2003، ساعدت هذه المنظمة في كشف كيف قام نظام أوبيانغ بإخفاء ملايين الدولارات في حسابات لدى بنك ريجز المشهور في واشنطن العاصمة. ومنذ ذلك الحين، تطرح هذه المنظمة مرارًا وتكرارًا أسئلة بشأن كيفية إدارة ثروات الموارد الطبيعية في غينيا الاستوائية، والعلاقة بين النظام الحاكم ورجال البنوك فيها. وكشفت التحقيقات والتحريات التي أجرتها هذه المنظمة كيف أنفق ابن الرئيس الذي كان وزيرًا في الحكومة آنذاك (وهو الآن النائب الثاني للرئيس) تيودورين أوبيانغ مؤخرًا ملايين الدولارات على حياة اللهو في أوروبا والولايات المتحدة، بينما الراتب الحكومي الذي يتقاضاه لا يتجاوز بضع آلاف من الدولارات شهريًا.

للمزيد من المعلومات:

<http://www.globalwitness.org/campaigns/corruption/oil-gas-and-mining/equatorial-guinea>

2.3 بحث شامل وتحليل قانوني

يشير البحث الشامل والتحليل القانوني في سياق هذا الدليل إلى الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني في توليد المعلومات المفيدة والأدلة الموثقة لاستخدامها من جانب وحدات التحقيقات المالية، وسلطات التحقيقات القضائية. ويساعد هذا في تحديد وكشف الأموال المتأتية من نشاط إجرامي والتي حصل عليها مسئولون فاسدون وأصحاب نفوذ (على سبيل المثال، من خلال تتبع هذه الأموال عن طريق التحقيقات المالية أو المراجعة القانونية)، والتمكين من القيام بالتحقيقات والإحالة إلى القضاء بهدف استرداد الأموال المنهوبة، وتقديم مرتكبي جرائم الفساد للعدالة.

وعلاوةً على ذلك، قد يسمح البحث الشامل والتحليل القانوني لمنظمات المجتمع المدني برفع دعاوى قضائية بشأن الأموال المنهوبة، وضد من قام بنهبها. ويجوز القيام بذلك من خلال إجراءات تقاضي خاصة بشرط أن تمنح الجهات القضائية المعنية لمنظمات المجتمع المدني السند القانوني لاتخاذ هذه الإجراءات، أو من خلال عرض وكشف الأموال المنهوبة عن طريق المبلغين عن المخالفات والجرائم. وتنص المادة 33 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على اتخاذ تدابير محددة لحماية المبلغين عن المخالفات والجرائم. وبالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن تساعد منظمات المجتمع المدني في تمثيل ضحايا الجرائم الاقتصادية، وتقديم المساعدة القانونية للمواطنين لتقديم شكاوى إن توفر السند القانوني للقيام بذلك، على سبيل المثال، وفق المادة 35 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن التعويض عن الأضرار.

وحتى يتسنى القيام بهذه الأنشطة، يتعين على منظمات المجتمع المدني تقييم والنظر بعين الاعتبار في المخاطر ذات الصلة بتكاليف القيام بهذه الإجراءات ورفع هذه الدعاوى. وعند وجود نية للمساهمة في تفعيل إنفاذ القانون على وجه التحديد، يتعين التنسيق الوثيق مع المؤسسات العامة المعنية إن أمكن نظرًا لأن مسائل مثل النزاهة القائمة على أدلة وشواهد قد تُثار. ولا ينبغي أن ترقى الأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني إلى القيام بدور مؤسسات إنفاذ القانون وتطبيق الأحكام القائمة.

الهدف 1: تحديد وكشف الأموال المنهوبة

توليد المعلومات المفيدة والأدلة الموثقة لإنفاذ القانون	أساليب المشاركة والانخراط:
<ul style="list-style-type: none"> - جمع الأدلة/المعلومات عن موقع وأصول الأموال التي من المحتمل أن تكون نُهبت والتحقق منها وكشفها. - التعاون مع الصحفيين الاستقصائيين في بلدك/منطقتك أو في الجهة القضائية الأجنبية المعنية لتوليد المعلومات. 	الإجراءات الممكنة للانخراط والمشاركة:
<ul style="list-style-type: none"> - استخدام معلومات يمكن تحديدها والتحقق منها - التعاون أو التنسيق مع السلطات العامة لإنفاذ القانون وتطبيق الأحكام إن أمكن 	أفضل الممارسات لزيادة النجاح وتخفيف حدة المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> - معهد بازل/ المركز الدولي لاسترداد الأموال: http://www.baselgovernance.org/big/news-single-view/article/new-book-released-tracing-stolen-assets-a-practioners-handbook/ - مبادرة استرداد الأموال المنهوبة – دليل استرداد الأموال المنهوبة http://star.worldbank.org/star/publication/asset-recovery-handbook - مصادر الإنترنت للحصول على أدلة وشواهد: https://exposingtheinvisible.org/resources/obtaining-evidence/ 	مصادر أخرى:
<p>صفقة الدين بين أنغولا وروسيا (2011) – منظمة مراقبة الفساد و (Associação Mãos Livres)</p> <p>تتخذ منظمة مراقبة الفساد، ومنظمة Associação Mãos Livres في الوقت الحالي ومجموعة من النشاط ضد الفساد في أنغولا خطوات في سويسرا وأنغولا بشأن غسل حصيلة صفقة فاسدة مزعومة بقيمة 700 مليون دولار. وتورط في هذا العمل رجال أعمال روس أثرياء ومسؤولون عموميون أنغوليين. وقامت المنظمتان بإصدار تقرير كشف مبالغ تم دفعها بدون وجه حق، كما كشف عن معاملات بملايين الدولارات انطوت على احتيال وتدليس في صفقة الدين بين أنغولا وروسيا. وعلاوةً على ذلك، عملت المنظمتان مع المجتمعات المحلية والمواطنين الأنغوليين في جمع معلومات وتقديم المساعدة القانونية لرفع شكاوى قانونية.</p> <p>للمزيد من المعلومات: http://www.cw-uk.org/angola-russia-report/</p>	أمثلة لمنظمات المجتمع المدني:

<p>مساعدة المبلغين عن مخالفات وجرائم بصورة آمنة لاسترداد الأموال المنهوبة</p>	<p>أساليب المشاركة والانخراط:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - العمل كمتحدث لتمثيل/تسهيل أعمال الإبلاغ من جانب المبلغين عن المخالفات والجرائم - زيادة وعي الجماهير من خلال وسائل الإعلام، وغيرها من قنوات الاتصال والتواصل في حالة وجود مخاطر لتعرض المبلغين لسوء معاملة/ أو في حال عدم حمايتهم. - تقديم المشورة للمبلغين المحتملين بشأن المخاطر الموجودة والحماية المتاحة. 	<p>الإجراءات الممكنة للانخراط والمشاركة:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تأكد من معرفتك للإطار القانوني ذي الصلة بشأن حقوق الحماية المكفولة للمبلغين عن المخالفات والجرائم - تحقق من المعلومات المقدمة من المبلغين إن أمكن ذلك - عليك بإنشاء شبكة من المحامين ذوي الخبرة والموثوقين الذين بمقدورهم تقديم مساعدة قانونية (بحسن نية) للمبلغين المحتملين 	<p>أفضل الممارسات لزيادة النجاح وتخفيف حدة المخاطر</p>
<ul style="list-style-type: none"> - معهد بازل/ المركز الدولي لاسترداد الأموال: http://www.baselgovernance.org/big/news-single-view/article/new-book-released-tracing-stolen-assets-a-practioners-handbook/ - مصادر الإنترنت للحصول على أدلة وشواهد: https://exposingtheinvisible.org/resources/obtaining-evidence/ 	<p>مصادر أخرى:</p>
<p>منظمة شيربا</p> <p>تتعامل هذه المنظمة مع التدفقات المالية غير المشروعة، وتقوم برفع دعاوى قضائية ضد المسؤولين في البلدان التي تعمل فيها، وقد قامت بالمشاركة مع منظمة "البقاء على قيد الحياة" (Survie) الفرنسية واتحاد المغتربين الكونغوليين برفع دعوى قضائية في 2007 لدى النائب العام في باريس ضد الأسر الحاكمة في الكونغو - برازفيل، وغينيا الاستوائية، والغابون، حيث زعمت أن ثرواتهم الطائلة سواء كانت عقارية أو حسابات بنكية لم تكن لتنتشأ من مرتباتهم وأجورهم الحكومية. وكان الاتهام الرئيسي في القضية هو "إخفاء اختلاس لأموال عامة" وهي جريمة يعاقب عليها القانون الفرنسي في حالة وجود أموال على الأراضي الفرنسية تم الحصول عليها بصورة غير مشروعة.</p> <p>وللتغلب على إحجام النائب العام عن فتح باب التحقيق، قامت منظمة الشفافية الدولية في فرنسا مع مواطن من الغابون برفع دعوى مدنية في 2008 في إطار الإجراءات الجنائية بمساعدة من منظمة شيربا. وفي نهاية المطاف أصدرت محكمة النقض الفرنسية في 2010 حكماً بقبول الدعوى المدنية المرفوعة من منظمة الشفافية الدولية في فرنسا، وتم إجراء تحقيق قضائي فيها.</p> <p>ونتيجة لذلك، أمر قضاة التحقيق بالبحث والتحري عن قصر منيف يمتلكه رئيس</p>	<p>أمثلة لمنظمات المجتمع المدني:</p>

<p>غينيا الاستوائية في باريس، ومصادرة حوالي 15 سيارة رياضية تخص ابنه. وعلى الرغم من قيام الرئيس بالدفع بحصانته، لم يظهر ابنه في المحاكم الفرنسية، وصدر ضده أمر ضبط وإحضار في يوليو/تموز 2012. للمزيد من المعلومات: http://www.asso-sherpa.org/</p>	
<p>منظمة مشروع المساءلة الحكومية يتمثل نشاط هذه المنظمة في حماية المبلغين عن المخالفات والجرائم والقيام بأنشطة الدعوة لتشجيع مساءلة الحكومة والمؤسسات من خلال النهوض بأنشطة حرية التعبير بين العمال، والدفاع عن المبلغين، وتمكين النشطاء من أسباب القوة. وتقوم المنظمة حاليًا بدراسة التشريعات الحالية، وتفقد حملات لسن قوانين لحماية المبلغين محليًا ودوليًا. ومن الأنشطة التي قامت بها حملات "اعرف حَقك" التي تتيح التثقيف الضروري بتوفير عدد من المصادر والموارد ومنها مواقع الإنترنت، وخط ساخن، وكتيبات، ودليل كامل لمساعدة العاملين في المجال المالي الذي يتساءلون عما إذا ينبغي عليهم الإبلاغ عن المخالفات أم لا. وقد قامت الحملة بإبلاغ العاملين في شركات النفط الأمريكية الخارجية بشأن الحماية المتاحة لهم بموجب القوانين الفيدرالية والولائية لحماية المبلغين عن المخالفات والجرائم. للمزيد من المعلومات: http://www.whistleblower.org/action-center ، و http://www.whistleblower.org/program-areas</p>	

الهدف 2: المساعدة في التحقيقات وإجراءات التقاضي الخاصة بقضايا استرداد الأموال

<p>مساعدة الدعاوى القضائية</p>	<p>أساليب المشاركة والانخراط:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تقييم الطرق القانونية للتقدم بشكوى - رفع شكاوى نيابة عن ضحايا الجرائم الاقتصادية 	<p>الإجراءات الممكنة للانخراط والمشاركة:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - توضيح السند القانوني لمنظمة المجتمع المدني لدى جهة الاختصاص - النظر بعين الاعتبار إلى القيمة المضافة والتحديات المرتبطة بجميع الطرق - إدارة توقعات جميع الأطراف في القضية - تقدير التكاليف والآثار القانونية لجميع الأطراف المعنية - الالتزام بالمتطلبات القانونية وتلك الخاصة بالأدلة والشواهد بشأن قيام منظمات المجتمع المدني بجمع الأدلة 	<p>أفضل الممارسات لزيادة النجاح وتخفيف حدة المخاطر</p>
<ul style="list-style-type: none"> - دراسة منظمة شيربا حول السند القانوني في دراسات مجموعة العشرين (قريبًا) 	<p>مصادر أخرى:</p>
<p>المنظمة الإسبانية لحقوق الإنسان (APDHE) ضد تيودور أوبيانغ (غينيا)</p>	<p>أمثلة لمنظمات المجتمع</p>

<p>الاستوائية/إسبانيا) قامت هذه المنظمة برفع شكوى جنائية بشأن قيام مجموعة من أسرة أوبيانغ بعمليات غسل أموال حيث تربح هؤلاء من تحويل الأموال من عائدات النفط في غينيا الاستوائية إلى حسابات خاصة في إسبانيا. وتتيح القوانين الإسبانية الاختصاص لإسبانيا في قضايا غسل الأموال في البلاد بغض النظر عن المكان الأصلي الذي وقع فيه الاختلاس. للمزيد من المعلومات: http://apdhe.org/</p>	<p>المدني:</p>
<p>مبادرة العدالة التابعة لمعهد المجتمع المفتوح (Open Society) ضد تيودور أوبيانغ (غينيا الاستوائية/كاليفورنيا) استطاعت مبادرة العدالة التابعة لمعهد المجتمع المفتوح ومنظمة العدالة لغينيا الاستوائية، وهي منظمة غير حكومية كائنة في الولايات المتحدة الأمريكية تشجع حقوق الإنسان وسيادة القانون في غينيا الاستوائية، الاعتماد على ما لديهما من معلومات عميقة بشأن الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في غينيا الاستوائية، وتأسيس علاقات مع داعمي منظمات المجتمع المدني في غينيا الاستوائية لتقديم المساعدة لوكلاء النيابة والنواب العموميين في وزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية الذين يسعون إلى مصادرة عائدات الفساد المزعومة، والثروات العقارية والممتلكات الأخرى التي تخص تيودورين ناغيما ابن رئيس غينيا الاستوائية أوبيانغ. وقد وجدنا أنه حتى مع انعدام السلطات القصرية التي تستخدمها الهيئات الحكومية لإنفاذ القانون وتنفيذ الأحكام، فإن منظمات المجتمع المدني تتمتع، في بعض الجوانب، بميزات مهمة، منها مرونة المهمة والعمل، أو حرية السفر والانتقال، أو الخبرات طويلة الأجل بالمناطق، أو الوصول إلى المواد التي تمثل أدلة وشواهد، أو الشهود المحتملين، أو مصادر المعلومات، وكلها تفيد وتكمل أعمال المحققين في هيئات إنفاذ القانون وتنفيذ الأحكام ووكلاء النيابة والنواب العموميين.</p>	
<p>حملة صندوق برونو مانسير (BMF) - ماليزيا (ولاية ساراواك/سويسرا) في سياق حملة وقف الفساد في قطاع الغابات والأشجار في ولاية ساراواك، قامت حملة صندوق برونو مانسير بتقديم شكوى جنائية في سويسرا بشأن غسل أموال من متحصلات الفساد في قطاع الغابات والأشجار في ماليزيا. وفتح النائب العام السويسري تحقيقاً في هذه القضية، وتطالب الحملة ومعها 255 مواطناً من ولاية صباح الماليزية من المحكمة الفيدرالية الجنائية السويسرية بقبولهم كمدعين في القضية. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على شبكة الإنترنت على العنوان: http://www.stop-timber-corruption.org</p>	<p>أمثلة لمنظمات المجتمع المدني:</p>

ثمة اتفاق اليوم عام وشامل على مبدأ ضرورة إعادة الأموال المصادرة المتأتية من الفساد، وذلك كما ورد في المادة 51 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وعلى وجه التحديد، ترى الاتفاقية عودة هذه الأموال إلى أصحابها السابقين الشرعيين، وهم في حالة الفساد واختلاس أموال الدولة نفسها التي نُهبَت منها هذه الأموال (بعد أخذ حقوق الغير حسن النية في الحسبان،¹² وخصم أي مصروفات تحملتها جهة الاختصاص الأجنبية).¹³ علاوةً على ذلك، ترى الاتفاقية أنه، إن كان ملائمًا، يجوز أن تقوم البلدان المشاركة في رد الأموال المنهوبة بإبرام اتفاقيات بشأن التصرف النهائي في الأموال والممتلكات المصادرة.¹⁴ ووفق إقرار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالشفافية كضرورة للحكم الرشيد ومحاربة الفساد والنظرية الإنمائية التي تنطوي عليها هذه الاتفاقية، هناك أيضًا درجة كبيرة من التلاقي والاتفاق بشأن الحاجة إلى استخدام الأموال المستردة والتي سبق نهبها بشكل جيد مع ضمان عدم نهبها مرة أخرى. وعلى ضوء ذلك، هناك عدد من الأدوار يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني على الفور قبل وأثناء رد الأموال المصادرة المتأتية من فساد والجرائم ذات صلة.

ويتضمن هذا على نحو بارز، تقديم الآراء والمدخلات في عملية صنع القرار بشأن الاستخدام النهائي لهذه الأموال. فمنظمات المجتمع المدني في وضع جيد يمكنها من تمثيل الضحايا المحتملين الذين تضرروا من الفساد؛ كما أنها تستطيع أن تفقد حوارًا وطنيًا وتساهم فيه بشأن الاستخدامات النهائية الممكنة للأموال المستردة، وذلك على الرغم من أن القرار النهائي في هذا الأمر يكون في يد الحكومة. ومن الممكن أن تكون مشاركة منظمات المجتمع المدني في مراقبة ورصد استخدام الأموال المستردة طريقة فعالة لضمان مستوى كافٍ من الشفافية في استخدام هذه الأموال، وهو ما يساعد بدوره في ضمان استخدامها للأغراض المستهدفة، ووفق الإجراءات القانونية الداخلية أو غيرها من الإجراءات المتفق عليها. وبدورها، تتفهم الحكومات على نحو متزايد أن لها مصلحة في مشاركة منظمات المجتمع المدني في هذه الأمور، إذ إن وجود مثل هذه الشراكة يعزز من ثقة الجمهور في جهود استرداد الأموال المنهوبة.

الهدف 1: الاستخدام المستهدف للأموال المستردة

أساليب المشاركة والانخراط:	مساندة الإجراءات والترتيبات القانونية المناسبة لإدارة الأموال
الإجراءات الممكنة للانخراط والمشاركة:	- تحديد المؤسسات والوكالات وأصحاب المصلحة المحتملين المسؤولين عن تنسيق وإدارة الأموال المستردة.
	- تحديد الآليات/الطرق القانونية لتعويض الضحايا المحددين فيما يتعلق بالأموال المصادرة.
	- العمل بصورة وثيقة مع الوحدات الوطنية لإدارة/استرداد الأموال بشأن تخطيط التعامل مع هذه الأموال المصادرة وتخصيصها.
	- اقتراح مناقشات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة ومن بينهم السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتحديد استخدام الأموال المستردة.
	- التواصل مع منظمات المجتمع المدني في البلدان طالبة الاسترداد أثناء عملية استرداد الأموال المنهوبة لطلب مساعدتها لحشد ضغوط من أجل إجراء حوار بين البلدان طالبة والمطلوب منها فيما يتعلق بالأموال المستردة.

¹² مقارنة بالمادة 57، الفقرتين 1، و 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

¹³ مقارنة بالمادة 57، الفقرة 4 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

¹⁴ مقارنة بالمادة 57، الفقرة 4 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

<ul style="list-style-type: none"> - تحديد الممارسات الجيدة لدى جهات الاختصاص والولايات القضائية الأخرى - الحد من التحيز وتضارب المصالح عند تحديد كيفية إدارة الأموال المستردة - الرجوع إلى أهداف خطة التنمية الوطنية، على نحو مماثل، الأهداف الإنمائية المقبولة على نطاق واسع - النظر بعين الاعتبار في استدامة المشروعات الممولة من الأموال المستردة على المدى البعيد 	<p>أفضل الممارسات لزيادة النجاح وتخفيف حدة المخاطر</p>
<ul style="list-style-type: none"> - "الخبرات السابقة في اتفاقيات التصرف في الأموال المصادرة" (أتيسو، وفينر زينكيرناغيل، في: معهد بازل/ المركز الدولي لاسترداد الأموال 2013. <i>الاتجاهات البارزة في مجال استرداد الأموال</i>)، http://www.baselgovernance.org - مادير، ماكس: "مسهلو أعمال استرداد الأموال المنهوبة في المجتمع المدني. حالتان من سويسرا (موبوتو وأباتشا)، في "الأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة في استرداد الأموال"، معهد بازل/المركز الدولي لاسترداد الأصول والأموال المنهوبة (2011)، http://www.baselgovernance.org/publications/books-book-chapters/ - مبادرة استرداد الأموال المنهوبة - إدارة استخدام الأموال المستردة: http://star.worldbank.org/star/publication/management-returned-assets - شبكة فليير - الاستخدام الاجتماعي للأموال المصادرة http://www.flarenetwork.org/confprop/ 	<p>مصادر أخرى:</p>
<p>مؤسسة بوتا (BOTA) كازاخستان في 2007، وقعت سويسرا والولايات المتحدة وكازاخستان والبنك الدولي اتفاقيات لرد 84 مليون دولار من خلال مؤسسة بوتا لتنمية الأطفال والشباب لمشروعات تفيد سكان كازاخستان، لاسيما في مجالات تنمية الشباب وكفاءة استخدام الطاقة. ويتكون مجلس أمناء مؤسسة بوتا من 5 مواطنين كازاخستانيين محليين، وممثل من كل من حكومتي الولايات المتحدة وسويسرا؛ ويتمثل دور المجلس في رصد ومراقبة إنفاق هذه الأموال. ويدير هذه المؤسسة منظمة غير حكومية دولية أنشأتها الأطراف المعنية وتعمل بصورة مستقلة عن السلطات الكازاخستانية. ويتم تحويل الأموال المجمدة على شرائح لهذه المؤسسة حيث تقوم بتوجيهها تحت إشراف اتحاد مكون من مؤسستين معروفتين دولياً (إيريكس واشنتون ومنظمة إنقاذ الطفولة) بمشورة من البنك الدولي. للمزيد من المعلومات: http://www.bota.kz/en/index.php/pages/index/1</p>	<p>أمثلة لمنظمات المجتمع المدني:</p>
<p>مؤسسة الأرض الحرة وشبكة فليير - إيطاليا</p>	

<p>مؤسسة الأرض الحرة/ليبرا تيرا (Libera Terra) هي منظمة غير هادفة للربح رسالتها محاربة الجريمة المنظمة والمنظمات الإجرامية من نوعية المافيا في إيطاليا. وتشارك هذه المؤسسة في العديد من المبادرات لتحويل الأموال المصادرة إلى مشروعات اجتماعية، وإعادة استخدامها لصالح المجتمعات المحلية لخلق فرص عمل للشباب أو إنشاء مراكز زراعية، وبالتعاون مع شبكة فليبر، ساهمت في إنشاء هيئة وطنية لاسترداد الأموال المنهوبة، وصاغت إصلاحًا للسياسات، واتخذت إجراءات قانونية بشأن المراقبة والإدارة الملائمة للأموال المصادرة. ونتيجةً لذلك، تمت الاستفادة من أكثر من 4500 عقار في أغراض اجتماعية في إيطاليا.</p> <p>للمزيد من المعلومات:</p> <p>http://www.libera.it/flex/cm/pages/ServeBLOB.php/L/IT/IDPa_gina</p>	
--	--

الهدف 2: الاستخدام الشفاف للأموال المستردة

مراقبة إدارة الأموال	أساليب المشاركة والانخراط:
<ul style="list-style-type: none"> - ضمان القيام بأعمال المراجعة الملائمة ورفع التقارير وتطبيق آليات الرقابة بشأن إدارة الأموال المصادرة من جانب السلطات المسؤولة عن جهود استرداد هذه الأموال؛ - رصد وتتبع المشروعات الممولة بالأموال المستردة، والتعاون مع السكان المعنيين (المحليين) في هذا الأمر؛ - مراجعة التقارير والقوائم المالية عن الأموال المستردة للتحقق من دقة المعلومات بشأن استخدامها وضمان اتباع بروتوكول ملائم؛ - العمل على إضفاء الصبغة الرسمية على دور أو نطاق اختصاص المنظمات غير الحكومية في إدارة الأموال المستردة و/أو رصد ومراقبة هذه العملية؛ و - نشر معلومات على الجمهور بشأن استلام الأموال، والإعلان عن الاستخدام المزمع لها، والنفقات الفعلية، والنتائج المحققة. 	<p>الإجراءات الممكنة للانخراط والمشاركة:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - ضمان وجود القدرات الفنية لديك لإدارة و/أو رصد ومراقبة المشروعات (على سبيل المثال خبرة في المحاسبة المالية/المراجعة، أو الهندسة، إلخ، حسب كل مشروع) 	<p>أفضل الممارسات لزيادة النجاح وتخفيف حدة المخاطر</p>
<ul style="list-style-type: none"> - معهد بازل/ المركز الدولي لاسترداد الأموال، ورقة عمل رقم 6 (إدارة حصيلة الأموال التي تم استردادها): حالات نيجيريا، وبيرو، والفلبين، وكازاخستان، <p>http://www.baselgovernance.org/fileadmin/docs/publications/working_papers/Managing_Prodceeds_of_AR</p>	<p>مصادر أخرى:</p>

<p style="text-align: right;">Final.pdf</p> <p>- مبادرة استرداد الأموال المنهوبة – إدارة استخدام الأموال المستردة: http://star.worldbank.org/star/publication/management-returned-assets</p>	
<p>رصد ومراقبة أموال أباتشا في نيجيريا في 2005، وبناءً على اتفاق بشأن طرق وشروط رد الأموال وقعت عليه سويسرا ونيجيريا والبنك الدولي، تم رد 700 مليون دولار في صورة أموال نهبها رئيس نيجيريا السابق، وسيتم تحويل هذه الأموال من سويسرا إلى موازنة الدولة في نيجيريا. ووافقت نيجيريا على استخدام الأموال المستردة في مشروعات محددة للتخفيف من حدة الفقر، والقيام باستعراض شامل لإدارة الإنفاق العام والمساءلة الاجتماعية من جانب البنك الدولي. وبعد ضغوط من منظمات مجتمع مدني في سويسرا ونيجيريا، هناك بعض المشاركة من جانب المجتمع المدني في رصد ومراقبة إنفاق الأموال المستردة. وشاركت شبكة المجتمع المدني النيجيرية المعنية باسترداد الأموال المنهوبة ومعها تحالف مكافحة الفساد في رصد ومراقبة تنفيذ المشروعات الممولة بأموال أباتشا المستردة بهدف ضمان المزيد من الشفافية والمساءلة بشأن الأموال المستردة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على شبكة الإنترنت على العنوان: http://www.evb.ch/cm_data/Report_Abacha.pdf</p>	<p>أمثلة لمنظمات المجتمع المدني:</p>